

الخلاف في الصفات المتشابهات

كلية الإمام الأعظم الجامعة - قسم الدعوة والخطابة

/ بغداد

م. د أسعد حمد كاظم

كانت العقيدة وستبقى هي المحرك الأول لتوجهات الإنسان وسلوكه وأفعاله ، فهي تخاطب الإنسان عقلا وروحا وتدعوه الى الإيمان بمدئه ومنتهاه . ومن هنا كانت العقيدة الإسلامية ذات أهمية كبرى في حياة المسلم ، فهي منهاج متكامل للحياة وما وراء الحياة ، ولا شك أن العقيدة الإسلامية تجمع بين الدقة والشمول والوضوح والتفصيل وموافقة العقول والألباب . ومن هذه القضايا العقدية التفصيلية جانب الصفات الإلهية ، وفي ضمن هذا الباب نجد قضية مثيرة للجدل هي الصفات المتشابهة . والصفات المتشابهة تقصد بها الصفات الإلهية المختلف في مدلولها التي تضمنتها بعض آيات القرآن الكريم والأحاديث القدسية وأحاديث النبي . صلى الله عليه وسلم . والتي ورد فيها ألفاظ اليد والوجه والاستواء والنزول ، وقيل عنها متشابهة لأنهم عدوا الآيات والأحاديث التي وردت فيها هذه الصفات من المتشابه الذي قال الله تعالى عنه { هو الذي أنزل عليك الكتاب وما يذكر إلا أولو الألباب } آل عمران ٧ . ومنذ زمن طويل وأنا أشاهد وأقرأ عن جماعتين من الناس تتكلم كل منهما في هذه القضية بلغة مناقضة للأخرى ، فإذا قالت الجماعة الأولى إن الله منزه عن الصورة والجسم والجهة ، قالت الأخرى لله وجه يليق بجلاله وله يد وقدم وهو في السماء فوق كما وصف نفسه ، فترد الأولى بل هذه تعابير مجازية ومعان بلاغية ، فيأتي جواب الثانية ليس لأحد أن يصرف مراد الله تعالى ورسوله . صلى الله عليه وسلم . عن ظاهره بالأهواء والبدع ، وربما اتهم بعضهم بعضا بالضلال أو الجهل أو التحريف الى غير ذلك من التهم . وفي هذا البحث سنحاول استكشاف منهج كلا الطرفين في التحليل والاستدلال والتحقق من مسلمات كل منهما ونسبتها الى السلف ، والبحث عن نقطة الالتقاء المفقودة التي يمكن الرجوع اليها والانطلاق منها للوصول الى الحق . وقد جاء البحث بمقدمة ومبحثين وكل مبحث ما يلزمه من عناوين وخاتمة .

المبحث الأول أسماء الله وصفاته

ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة أسماء عديدة تدل على الله تعالى ، وجميع هذه الأسماء تدل على صفات يتصف الله بها غير اسم الجلالة (الله) فهو اسم مختص بالمعبود وبالحق^(١). ولننظر إلى قوله تعالى { قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى }^(٢) . وقوله تعالى { هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم * وهو العزيز الحكيم }^(٣) ، فالرحيم نعت (صفة مشبهة)^(٤) مشتق من الرحمة التي هي صفة من الصفات التي يتصف بها الله ، وكذلك الملك القدوس من الملك القدس الجبروت ، ومثله السميع البصير الكريم الجليل العظيم الحكيم ، من السمع البصر الكرم الجلال العظمة الحكمة . وهناك نعوت غير مشتقة كالسلام والعدل والحق فهي نعوت جامدة لأنها في الأصل صفات أطلقت على الموصوف مبالغة في التوصيف . أما المؤمن المهيم المتكبر فهي مشتقات بصيغة اسم الفاعل ، وهي تدل على اتصاف الفاعل بأنه القائم بالفعل . وقد ترد لله تعالى بصيغة اسم المفعول كالمحمود والمأمول والمعبود^(٥) . وقد ورد في القرآن الكريم جملة من هذه الأسماء المشتقة والجامدة التي تسمى في اللغة بالنعوت . وهذه الأسماء تدل على الله ، ومن هنا قال متكلمو الأشاعرة الاسم هو المسمى والمراد أن دلالة هذه الأسماء هي واحدة والمقصود منها جميعا هو الله تعالى . وقسم علماء الكلام صفات الله تعالى إلى صفات ذاتية وصفات فعلية^(٦) وصفات الذات كالقدرة والحياة والعلم هي صفات ثابتة لله تعالى على الدوام ، أما الصفات الفعلية كالخلق والرحمة فهي صفات مأخوذة من فعله وتجري بالإيجاب تارة وبالسلب تارة أخرى^(٧) وهناك تقسيم آخر للصفات الإلهية هو تقسيمها الى ثبوتية وسلبية ، فالصفات الثبوتية تشمل الذاتية والفعلية . أما السلبية كالوحدانية ومخالفة الحوادث فهي مأخوذة من قوله تعالى { ليس كمثله شيء }^(٨) ، والمراد بكونها سلبية ان كل واحدة سلبت (نفت) أمرا لا يليق به عز وجل^(٩) ، فالوحدانية معناها عدم التعدد في الذات أو الصفات أو الأفعال وهكذا^(١٠) . ومن الجدير بالذكر أن بعض معاني الصفات متضمن في معاني صفات أخرى ، كالبارئ والمصور هو الخالق ، والجبار والكبير هو العظيم ، والقابض والباسط هو القدير . ومن هنا نجد كتب المتكلمين تفصل القول في الصفات وتدلل عليها من العقل والنقل وتشير الى ان الصفات الأخرى داخلية فيها^(١١) . إذا اتضح المراد من الصفات الإلهية فيما سبق وعلم اتفاق المسلمين على أن قوله تعالى { هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن العزيز الحكيم }^(١٢) يعرض بعض أسماء الله تعالى بألفاظ الدالة على صفات كماله وجلاله ؛ فإنه قد وقع الخلاف في آيات وأحاديث وصفت الله تعالى بألفاظ تدل على الجوارح والأعضاء أو الانتقال والحركة ، كقوله تعالى { وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يدها مبسوطتان يُنفق كيف يشاء }^(١٣) فهذه الآية وما شاكلها من آيات وأحاديث هي مدار بحثنا وموضوعه ، وما جاء فيها من وصف الله ونعته هو المراد بقولنا (الصفات المتشابهة) .

هناك نصوص وصف الله بها نفسه رواها المحدثون ولم يتعرضوا لمعانيها غالباً، بل رووها كما هي وآمنوا بصدقها وأمروها من غير أن يبينوا المراد منها ، فلما كثر الجدل في الدين وظهرت الفرق وتشعبت برز الخلاف في تعيين المراد من تلك النصوص ، فحملها بعض العلماء على معاني مجازية تنزيهاً لله تعالى عن الجسمية والمخالفة للحوادث . وقد فتر الخلاف في مدلول هذه الآيات والأحاديث لاسيما بعد أن انتشر الفكر الأشعري وانحسر الفكر المعتزلي ، وكاد أن يزول التشبيه والتجسيم . ثم عاد الخلاف فيها ليبرز من جديد وبشكل واضح بعد أن ظهرت دعوة الإمام ابن تيمية إلى الأخذ بالمعاني الظاهرة في مثل هذه النصوص والتعابير ، وعندئذ ظهر الخلاف فيما ينسب إلى السلف من عقيدة في اليد والوجه والاستواء والنزول وما شاكله . فابن تيمية وأتباعه يرون أن السلف كانوا يحملون هذه الألفاظ على ظواهرها ويمنعون الكيفية والتشبيه في ذات الله وصفاته ، وفي المقابل من يرى أن السلف كانوا يؤلون هذه الألفاظ ويحملونها على معانٍ مجازية مناسبة لها تنزيهاً لله عن الجسمية والتشبيه ، وبين هؤلاء وهؤلاء يقف آخرون ويرون أن السلف كانوا يُمرّون هذه الألفاظ ولا يتعرضون لتفسيرها أو تأويلها ، فالأولى تفويض معانيها إلى صاحبها وعدم الخوض في معاني هذه الألفاظ قال الإمام الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في حكم الآيات والأحاديث الواردة في الصفات (وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق :

الأول : أنه لا مدخل للتأويل فيها بل تُجرى على ظواهرها ولا يؤول شيئاً منها وهم المشبهة .

الثاني : والتعطيل ونقول لا يعلمه إلا الله وهو قول السلف .

الثالث : أنها مؤولة وأولوها على ما يليق به . والأول باطل ، والأخيران منقولان عن الصحابة (١٤)

فالإمام الزركشي يرى :

١. أن هذه الآيات والأحاديث لا تُحمل على المعاني الظاهرة لأن ذلك يؤدي إلى التشبيه .

٢. أن لها تأويلاً صحيحاً يمكن حمل المعنى عليه .

٣. أن الصحابة رضي الله عنهم . نُقل عنهم التأويل ، كما نقل عنهم تفويض المعنى إلى الله تعالى والإمساك عن الخوض فيه .

٤. أن طريقة التفويض ألصق بالسلف .

وإلى ذلك ذهب أكثر أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية . قال الإمام الزرقاني : ((علمائنا أجزل الله مثوبتهم قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه المتشابهات ثم اختلفوا فيما وراءها (١٥) . فأول ما اتفقوا عليه : صرفها عن ظواهرها المستحيلة واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعاً .

ثانياً : أنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل لهذه المتشابهات وجب تأويلها بما يدفع شبهات المتشبهين ويرد طعن الطاعنين .

ثالثاً : أن التشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهماً قريباً وجب القول به إجماعاً ، كقوله تعالى { وهو معكم أين ما كنتم } (١٦) فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعاً ، وليس لها بعد ذلك إلا تأويل واحد هو الكينونة معهم بالإحاطة علماً وسمعاً وبصراً وقدرة وإرادة .

وقد كان العلماء في اختلافهم على ثلاثة أقسام : الأول : هو مذهب السلف ويسمى مذهب المفوضة وهو تفويض معاني المتشابهات إلى الله وحده . ويستدلون على مذهبهم هذا بدليلين : أحدهما عقلي وهو أن تعيين المراد من هذه المتشابهات إنما يجري على قوانين اللغة واستعمالات العرب ، وهي لا تقيد إلا الظن مع أن صفات الله من العقائد التي لا يكفي فيها الظن .

والدليل الثاني : نقلي يعتمدون فيه عدة أمور منها حديث السيدة عائشة (رضي الله عنها) وفيه : (فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم) (١٧) الثاني : مذهب الخلق ويسمى مذهب المؤولة ، وهم فريقان : فريق يؤولها بصفات سمعية غير معلومة

على التعيين ثابتة له تعالى زيادة على صفاته ، وينسب هذا إلى أبي الحسن الأشعري . وفريق يؤولها بصفات أو بمعانٍ نعلمها على التعيين .

الثالث : مذهب المتوسطين وهو إذا التأويل قريباً من لسان العرب قلنا به من غير توقف كما في قوله تعالى : { يا حسرتي على ما فرطت

في جنب الله } (١٨) وهكذا نجد الإمام الزرقاني يفصل مذاهب الخلق إلى التأويل الجمل والتأويل المقصل والتوسط بين التأويل والتفويض ، ويرى أن السلف لم يخوضوا في التأويل المظنون . ويمكن القول أن الإمام الزرقاني لم يخالف الإمام الزركشي ، إلا أنه شعب مذاهب الخلق

في التأويل ، وبين أن الأشاعرة على ثلاثة مسالك فيه . أما الماتريدية من أهل السنة فهم أكثر وضوحاً في التأويل حتى وسم الإمام الماتريدي

(ت ٣٣٣ هـ) تفسيره بعنوان (تأويلات أهل السنة) ، وقال في الإستواء : ((إضافة الإستواء إليه لوجهين : أحدهما على تعظيمه بما ذكره

على أثر سلطانه في ربوبيته وخلقته ما ذكر . والثاني على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجله على المعروف من إضافة الأمور

على أثر سلطانه في ربوبيته وخلقته ما ذكر . والثاني على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجله على المعروف من إضافة الأمور

على أثر سلطانه في ربوبيته وخلقته ما ذكر . والثاني على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجله على المعروف من إضافة الأمور

على أثر سلطانه في ربوبيته وخلقته ما ذكر . والثاني على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجله على المعروف من إضافة الأمور

على أثر سلطانه في ربوبيته وخلقته ما ذكر . والثاني على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجله على المعروف من إضافة الأمور

على أثر سلطانه في ربوبيته وخلقته ما ذكر . والثاني على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجله على المعروف من إضافة الأمور

على أثر سلطانه في ربوبيته وخلقته ما ذكر . والثاني على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجله على المعروف من إضافة الأمور

على أثر سلطانه في ربوبيته وخلقته ما ذكر . والثاني على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجله على المعروف من إضافة الأمور

على أثر سلطانه في ربوبيته وخلقته ما ذكر . والثاني على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجله على المعروف من إضافة الأمور

العظيمة الى أعظم الاشياء ، كما يقال (تم لفلان ملك بلد كذا واستوى على موقع كذا ...) وعلى ذلك قوله تعالى : { اليوم اكملت لكم دينكم } (١٩) بما صارت له ام القرى وأيس الذين كفروا من دينهم . وكذا ما ذكر من إرسال الرسل الى الفراعنة والى أم القرى لا يتخصص ذلك ولكن بنكر عظم الأمر . فمثله أمر العرش وهو كقوله تعالى : { أكبر مجرميها } (٢٠) . وقوله : { أمرنا مترفيها } (٢١) (((٢٢) أما بقية المدارس الكلامية كالمعتزلة و الشيعة والإباضية فهم جميعا متفقون على تأويل الآيات والاحاديث التي تصف الله تعالى بما يتوهم بعضهم فيه التشبيه من قبيل الجوارح والأعضاء كاليد والعين أو من قبيل اللوازم الجسمية كالاتواء والنزول بمعنى الحركة والانتقال . وقال الإمام الزمخشري (ت ٥٥٠ هـ) : ((لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ، فقالوا : (استوى فلان على العرش) يريدون الملك . (٢٣) إذن العلماء لاسيما الأشاعرة سلكوا سبلا متعددة في تأويل هذه الآيات والاحاديث ، لكنهم اتفقوا جميعا على ما يلي :

١- أن التأويل مجمع عليه فيما دار معناه بين احتمالين ، احدهما يفضي الى التشبيه والآخر يليق بجلال الله وكماله . فالمعنى المفضي الى التشبيه باطل لقوله تعالى في وصف نفسه : { ليس كمثلته شيء } [(٢٤)

٢- اتفقوا على وجوب التأويل لرد شبهات المبطلين ، إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل لهذه الشبهات .

٣- ان هذه الآيات والاحاديث الوارد فيها ألفاظ اليد والوجه وغيرها لا يراد بها الجوارح والأعضاء ولا لوازم الأجسام من الحركة والانتقال والتحيز . هذا ما اتفق عليه الخلف من أهل السنة والأشاعرة والماتريدية فضلا عن المعتزلة والشيعة والإباضية ، ويرون أنه قول علماء الأمة سلفا وخلفا إلا فئة قليلة من الناس حملوا ألفاظ الجوارح ولوازم الأجسام على معانيها الحقيقية فوقعوا في التشبيه والتجسيم المخالف لتزيه الله تعالى ، قال ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) : ((إعلم أن عموم المحدثين حملوا ظاهر ما تعلق من صفات الباري سبحانه وتعالى على مقتضى الحس فشبهوا ، لأنهم لم يخالطوا الفقهاء فيعرفوا حمل المتشابه على مقتضى المحكم)) (٢٥) وقال الإمام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) : ((من يجربها على ظاهرها ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين فهؤلاء المشبهة ، مذهبه باطل انكره السلف واليهم يتوجه الرد بالحق)) (٢٦)

المبحث الثالث مصطلحات مهمة في الصفات

هناك مصطلحات يكثر تردها في باب الصفات المتشابهات ، وكل فريق يستعملها للوصول الى المقصود من وجهة نظره ، فنجد من يثبت الصفات الخبرية يرمي الذين ينفونها بأنهم جهمية ، ونجد من نفاها يرمي من أثبتها بالتشبيه . قال الإمام ابن تيمية : (كل من نفى شيئا من الأسماء والصفات سمى من أثبت ذلك مجسما قائلًا بالتحيز والجهة . فالمعتزلة ونحوهم يسمون الصفاتية الذين يقولون أن الله تعالى حي بحية ، عليم بعلم ، قدير بقدرة ، سميع بسمع ، بصير ببصر ، متكلم بكلام يسمونهم مجسمة مشبهة حشوية) (٢٧) . وفي المقابل نجد المجسمة ينبزون من ينزه الله تعالى عن لوازم الجسمية بالجهمية . فقد نقل أبو بكر الخلال (ت ٣١١ هـ) في كتابه السنة : ((لا أعلم أحدا من أهل العلم ممن تقدم ولا في عصرنا هذا إلا وهو منكر لما أحدث الترمذي من رد حديث محمد بن فضيل عن ليث عن مجاهد في قوله تعالى : { عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا } (٢٨) ، قال : (يقعد على العرش) فهو عندنا جهمي يهجر ونحذر عنه)) (٢٩) . وهكذا نجد أن هذه المصطلحات يتقاذفها المتكلمون ويختلفون في مدلولاتها ، فلا بد لنا من التعرف على هذه المصطلحات لاستعمالها من غير لبس أو تلبس .

الإثبات : الإثبات في اللغة من الثبات ، مزيد بالهمزة للتعددية ، قال الزبيدي : (وأثبتته هو وثبته بمعنى ، يقال : ثبت فلان في المكان يثبتُ ثبوتا : إذا أقام به فهو ثابت) (٣٠) . وأما في الاصطلاح هو إثبات الصفات الخبرية في باب الصفات الإلهية ، وإنما يتوجه مصطلح الإثبات الى الصفات الخبرية لأن العلماء اختلفوا في إثباتها ، وقد يستعمله بعضهم بمعنى أوسع فيشير به إلى إثبات مطلق الصفات . قال الإمام ابن تيمية : (إذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة : هذا تجسيم ؛ لأن هذه الصفات أعراض والعرض لا يقوم إلا بالجسم قالت لهم المثبتة : وأنتم قد قلتم : إنه حي عليم قدير ، وقلتم ليس بجسم ، وأنتم لا تعلمون موجودا حيا عالما قادرا إلا جسما فقد أثبتوه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن) (٣١) . وهكذا يختلف المتكلمون في إطلاق مصطلح (أهل الإثبات) فمنهم من يعني به المثبتين للصفات الخبرية ، ومنهم من يعني به كل من أثبت الصفات بلفظها كقول من يقول : (الله سميع بسمع ، عليم بعلم ، حي بحية) قال الإمام ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ) : ((وأجمع المسلمون على القول بما جاء به نص القرآن من أن الله تعالى : (سميع بصير) ثم اختلفوا فقالت طائفة من أهل السنة والأشعرية وجعفر بن حرب من المعتزلة وهشام بن الحكم وجميع المجسمة (فقطع أن الله سميع بسمع بصير ببصر) ، وذهبت طوائف من أهل السنة منهم الشافعي وداود بن علي وعبد العزيز بن مسلم الكناني وغيرهم الى (أن الله سميع بصير ولا نقول بسمع أو ببصر ؛ لأن الله تعالى لم يقله ولكن سميع بذاته وبصير بذاته) قال أبو محمد : وبهذا نقول ولا يجوز إطلاق سمع ولا بصر حيث لم يأتي به نص)) (٣٢) . وكذلك

يختلف المتكلمون في إطلاق مصطلح (الصفاتية) فمنهم من يعني به المثبتين للصفات الخبرية ومنهم من يعني به كل من أثبت الصفات بلفظها . وهكذا نجد بعض المعتزلة يسمون الأشاعرة صفاتية لأنهم يقولون : (الله سميع بسمع ، عليم بعلم ، حي ب حياة) ونجد بعض الأشاعرة يسمون المعتزلة نفاة لأنهم يقولون (الله سميع بذاته ، عليم بذاته لا بصفة زائدة على الذات) . ولو حمل كل منهم أخاه على مراده الحسن من لفظه لم يتنازوا بالألقاب .

التأويل : التأويل من باب الفعل المزيد بالتضعيف وأصله من آل يؤول بمعنى عاد ورجع . قال ابن منظور : (الأوّل الرجوع ، آل يؤول أولاً ومآلاً رجّع ، وأوّل إليه الشيء رجّعه) (٣٣) . وفي الاصطلاح هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر الى معنى يحتمله أقل ظهوراً لدليل يقترن به ، قال الإمام الأمدي : (حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له) (٣٤) . وقد نجد بعض العلماء يذمون التأويل ومرادهم التأويل الفاسد الذي يميل مه الأهواء ولا يرجع الى دليل أو حجة . أما من ذم التأويل على كل حال فقد خالف العقل والنقل ، قال النبي . صلى الله عليه وسلم . لابن عباس . رضي الله عنه . : (اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل) (٣٥) .

التشبيه : التشبيه في اللغة الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى ، والتشابه بين شيئين اشتراك في ظاهر شكل أو صفة بحيث يخفى خصوص كل منهما ، قال ابن منظور : ((الشَّبْهُ والشَّبُّ والشَّبُّ المِثْلُ والجمع أشباهٌ ، وأشبه الشيء ماثله وفي المثل من أشبه أباه فما ظلم)) (٣٦) . أما في اصطلاح المتكلمين فهو وصف الخالق الغني ذي الجلال والكمال بصفات المخلوقين المحتاجين الممتزجة صفاتهم بالنقص والخلل ، قال تعالى { يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد } (٣٧) وقال تعالى : { وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم } (٣٨) ، فقله تعالى في إعادة الخلق (أهون عليه) لا يعني ان الخلق الأول كان صعباً عليه ، وبعبارة أخرى التشبيه هو تقريب صفات الخالق من المخلوقين (٣٩) وقد بين الإمام ابن تيمية أنه لا يجدي من وصف الله بما هو ممتنع عليه ان يدعي نفي التشبيه قال : ((المثبت لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه)) (٤٠) ومن هذا يتبين ان التشبيه ضد التنزيه ، لان التنزيه هو تبرئة الله عن النقائص والعيوب ، ومن هنا نجد من نزه الله عن صفات يراها نقائص يصف من اثبتها بالتشبيه ، وفي المقابل من أثبت لله صفات أنها كمال يصف من نفاها بالتعطيل .

التفويض : التفويض في اللغة من فوّض إليه الأمر أي رده إليه ووكله به ، والتفويض يأتي بمعنى التسليم وترك المنازعة (٤١) ، قال ابن منظور (فوّض إليه الأمر صيره إليه وجعله الحاكم فيه) (٤٢) . أما في الاصطلاح فهو الإيمان باللفظ وترك المنازعة في معاني الصفات المتشابهات . وقد وصف كثير من العلماء مذهب السلف بذلك . والخلاف في ذلك أن البعض ميز بين تفويض المعنى وتفويض الكيفية . فنجد ابن تيمية يرى أن (مذهب السلف إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها) (٤٣) . بينما يرى مخالفوه أن السلف فوضوا المعنى ومنعوا الكيف .

التعطيل : العطّل في اللغة الخلو من الشيء ، والتعطيل التفرغ ، قال ابن منظور : (يستعمل العطّل في الخلو من الشيء) (٤٤) ، ومنه أخذ مصطلح التعطيل ومعناه نفي صفة عن الله ينبغي وصفه بها . فالتعطيل في باب الصفات تقريظ في إثبات صفات الله بحجة أنها لا تليق بكماله ، والتشبيه إقرار في إثبات صفات له هي في حقيقتها نقائص .

التنزيه : التنزيه في اللغة التبرئة من العيوب مأخوذ من التنزه بمعنى الخروج والابتعاد ، ومنه التنزه عن الأقدار (٤٥) ، قال ابن منظور : ((النزهة معروفة والتنزه التبعاد والاسم النزهة ومكان نزه ونزيرة وقد نزه نزهة ونزاهية)) (٤٦) . وفي الاصطلاح تبرئة الله من النقائص والعيوب أو تعبيد الرب عن أوصاف البشر لأن أوصافهم ممتزجة بالنقائص والعيوب . فإذا وُص الله بأنه قادر أو قدير أو مقتدر فقدوته ليست ممتزجة بعجز وإذا وصف بأنه قوي فقوته لا يعترها ضعف أو تعب . والتنزيه قريب من التقديس والتسبيح ، قال تعالى { يسبح لله ما في السموات وما في الأرض الملك القدوس العزيز الحكيم } (٤٧) ، وقد يدعي مدع التنزيه فينفي عن الله صفة من صفاته فيقع في التعطيل . ولذلك نجد من يبالغ في التنزيه يتهم من يبالغ في الإثبات بالتشبيه بينما يتهم الأخير بالتعطيل ، وكل ذلك راجع الى الإفراط والتقريظ يبعد بالطرفين عن الوسطية التي هي مطلب مقصود في كل شيء ، فالتنزيه الحق والإثبات الحق لا يتعارضان .

الصفات الخبرية : يُصنف علماء العقيدة الصفات الإلهية الى تصنيفات متعددة ، فنقسم الى ذاتية وفعلية من حيث أنها ترجع الى ذات الله أو الى فعله ، وهناك من يقسمها الى الى ثبوتية وسلبية ، فالثبوتية كالعلم والقدرة ، والسلبية كالوحدانية إذ الوحدانية تنفي الند والشريك . وهذه الصفات ترجع الى ذات الصفات ومعانيها . وهناك تقسيم آخر استند أصحابه على دليل ثبوتها ، فالصفات الخبرية هي الصفات التي لم يستدل المتكلمون على ثبوتها بحق الله تعالى بطرق عقلية وإنما أثبتوها بطريق الخبر أي بطريق الكتاب والأحاديث ، هذه الصفات تسمى



الصفات السمعية أو الخبرية ، وهي بالخصوص الصفات الواردة في الآيات والأحاديث التي تصف الله بتعابير ترد فيها ألفاظ الجوارح ولوازم الأجسام كالحركة والمكان وغيرها مضافة الى الله تعالى ، ويعبر عنها بعضهم بآيات وأحاديث الإضافات ولا يسميها آيات الصفات أو أحاديث الصفات باعتبار أنها لا تؤسس لصفات كما يرى المثبتون ، كالاتواء المأخوذ من قوله تعالى { الرحمن على العرش استوى }^(٤٨) ، فاستواء الله على العرش لم يستدل المتكلمون على ثبوتها بحق الله بالعقل وإنما أثبتتها المثبتون بحكاية القرآن الكريم لهذه الصفة . وقد اختلف المتكلمون في بعض الصفات الخبرية الواردة في الكتاب والسنة ، كاليد ، والساق ، والاستواء ، والعين ، والغضب ، والرضى ، التي وردت في الآيات ، وكالقدم ، والإصبعان ، والنزول ، والضحك ، على ما ورد في الأحاديث ، ومنهم من يثبت الجنب والصورة فأثبتها المقدمون للنقل على العقل كالحنابلية ، ونفاها المقدمون للعقل على النقل كالمعتزلة ووقف الذين يحاولون التوفيق بين العقل والنقل مواقف متعددة . قال الإمام ابن تيمية : (ومذهب أئمة الدين بل أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية بالجملة وإن كان لهم فيها طرق كابي سعيد ابن كلاب وأبي حسن الأشعري)^(٤٩) . هذه هي الصفات التي سميها الصفات المتشابهات باعتبار أن العلماء اختلفوا في مدلولاتها ، فمنهم من حمل اللفظ على الظاهر فقال الاستواء على العرش هو القعود والجلوس عليه ، ومنهم من قال هو العلو على العرش ، ومنهم من قال هو صفة ذاتية ، ومنهم من قال هو صفة فعلية ، وهؤلاء يقال عنهم أنهم أثبتوا الصفات الخبرية . أما من حمل اللفظ على المجاز وقال الاستواء على العرش هو كناية عن الملك والتدبير ونفاذ الأمر ، فلم يثبت صفة خارجة عن الصفات المستدل على ثبوتها بالعقل ، وهؤلاء يقال عنهم أنهم نفوا الصفات الخبرية ويسمون أيضا مؤولة .

الظاهر : الظاهر في اللغة : البين المكشوف ضد الخفي الباطن ، والظهور ضد الخفاء ، قال ابن فارس: (ظَهَرَ الشيء يظهرُ ظهوراً فهو ظاهر ، إذا انكشف وبرر)^(٥٠) . المعنى ، فقد قسموا دلالة الخطاب على مراد المتكلم الى بين وخفي ، وقسموا البين الى محكم ونص وظاهر ، فالظاهر هو ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأويل . والظاهر - في اصطلاح علماء البلاغة والأصول - هو ثالث مستويات الدلالة على المعنى ، وهو المراد عند تعريف مصطلح التأويل عندهم ، وقد بينوا أن التأويل لا يدخل على ما كان من الخطاب قطعي الدلالة على المعنى ، أما ما كان من الكلام الذي يحتمل أوجه متعددة للمعنى ، فيحمل مراد المتكلم على تقتضيه القرائن .. مثال ذلك : قوله تعالى { واستقرز من استطعت منهم بصوتك }^(٥١) فهو خطاب بصيغة الأمر لكنه لا يراد به الأمر حقيقة وإنما يراد به التهديد والوعيد ، والقرينة الصارفة لمعنى الأمر هي أن الله لا يأمر بالباطل ، فقال تعالى { بل نقذف بالباطل فإذاً هو زاهق ولكم الويل مما تصفون }^(٥٢) . ومن هنا نجد أن من شنع على المؤولة بأنهم يخالفون الظاهر ، فكلامه في غير محله ، إلا إذا كان التأويل بغير دليل معتبر أو بما يخالف أساليب العرب في كلامها ، فعندئذ لا شك في أنه تأويل منحرف ولا شك في أنه مذموم .

المبحث الرابع مذاهب العلماء في الصفات المتشابهات

١. **مذهب الإجراء على الظاهر :** هو منهج سار عليه من وُصموا بالمشبهة ، والذي يُتهم بالتشبيه من غير هؤلاء ينفي التشبيه عن نفسه بالقول أن ما يثبت من صفة إنما هو بغير كيف وبلا تشبيه . قال الإمام ابن تيمية : (من يجريها على ظاهرها من جنس صفات المخلوقين فهؤلاء المشبهة ، ومذهبيهم باطل أنكروه السلف وإليهم يتوجه الرد بالحق)^(٥٣) ومن الجدير بالذكر أن هذا المنهج في فهم ما وصف الله به نفسه أو ما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من صفته ، يوازيه مذهب فقهي فهم خطاب الشارع بطريقة مشابهة ، وهو الملقبون بالظاهرية ، لكن نزعات هذا المنهج تنتاب أحيانا بعض المعاصرين ، بيد أن دراسة هذا المذهب . على الرغم من اندراسه في مجال العقيدة . أمر لا بد منه ، لنتنبه الى منزلقاته ونميز ما فيه من حجج قد يتخذها من يدعون اليه . ومن الفرق التي سارت على هذا المذهب في الصفات هم الكرامية^(٥٤) ، والخطابية^(٥٥) ، وبعض أهل الحديث وبعض المتصوفة الباطنية ، وبعض الغلاة ، لكن ذلك لا يعني أن التشبيه كان منحصرًا بفرق متميزة ، يقول الإمام ابن الجوزي : (أعلم أن عموم المحدثين حملوا ظاهر ما تعلق من الصفات على مقتضى الحس فشبهوا)^(٥٦) ويقول ابن عساكر (ت ٥٧ هـ) : (وتمادت الحشوية^(٥٧) في ضلالتها والإصرار على جهالتها ، وأبوا إلا التصريح بأن المعبود ذو قدم وأضراس وأنامل ، وإنه ينزل بذاته ويتردد على حمار في صورة شاب أمرد بشعر قطط وعليه تاج يلعب^(٥٨) . ومن أمثلة ما يرويه المشبهة ما ((يروى عن أم الطفيل أن النبي رأى ربه في أحسن صورة شابا موقرا في خضرة عليه نعلان من ذهب وعلى وجهه فراش من ذهب)) ، يقول الإمام ابن جماعة معلقا على هذا الحديث : (فهذا الحديث باطل موضوع قاتل الله واضعه ، فنسب بعضهم وضعه الى نعيم ابن حماد وكان يضع الحديث . قال أحمد بن حنبل : هذا حديث منكر)^(٥٩) .

مذهب الإجراء على الظاهر اللائق : وهذا هو القول الذي ذهب اليه الامام ابن تيمية ومن تبعه ، واعتبروه المنهج الأمثل في فهم صفات الله تعالى ، قال ابن تيمية في الصفات المتشابهات : (من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله كما يجري ظاهر اسم العليم والتقدير والإله والرب والذات على ظاهرها اللائق بجلال الله)^(٦٠) . وورد عنه : (الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل)^(٦١) ، وفي مجموع الفتاوى قال : (فمن قال لا عقل علما ويذا إلا من جنس العلم واليد المعهودين ، قيل له فكيف تعقل ذاتا من غير جنس ذوات المخلوقين ...)^(٦٢) . ووصف ابن تيمية المذهب الذي تبناه بأنه أحد من السيف : (ولعمري إن هذا هو الصراط المستقيم الذي هو أحد من السيف وأدق من الشعرة ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور)^(٦٣) . وإذا كان هذا المنهج في نظر ابن تيمية منهجا دقيقا وهو منهج السلف ، فقد سعى في كتبه لنصرتة والتدليل عليه وإبطال بقية المذاهب التي اتبعها الخلف واعتبرها مخالفة لكتاب الله وسنة النبي . صلى الله عليه وسلم . وطريقة السلف . وقد بين ابن تيمية في كتبه أن طريقة الإجراء على الظاهر تنقسم الى قسمين : الظاهر اللائق والظاهر الذي هو من جنس المخلوقين وهو منهج باطل ، قال : (من يجريها على ظاهرها ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين فهؤلاء المشبهة ومذهبهم باطل أنكره السلف وإلهم يتوجه الرد بالحق)^(٦٤) ، ويوضح الضابط الذي يمكن التفريق به بين ما يوصف به الله وما ينزه عنه بقوله : (لا بد من أمر يوجب نفي ما يجب نفيه عن الله كما لأنه لا بد من أمر يثبت له ما هو ثابت)^(٦٥) . ثم بين خطأ من نفى التأويل مطلقا بقوله : (وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقا ويحتجون بقوله تعالى : { وما يعلم تأويله إلا الله }^(٦٦) قد يظنون أننا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد ...)^(٦٧) . وهكذا يثبت ابن تيمية الصفات الخبرية ويجريها على الظاهر ويراه حقيقة وينفي الكيف ويحيل التشبيه ويمنع من نفي المعنى الظاهر ، ويرى أن نفي الظاهر تحريف وإثبات الكيف تشبيه فكلاهما باطل . فيثبت العلو بذكر بعض الدلائل العقلية من التوجه بالدعاء الى السماء ومن الدلائل النقلية كآيات الاستواء ورفع عيسى الى السماء . ومن الجدير بالذكر أن الإمام السرخسي (ت ٤٨٣ هـ) ينفي الجهة عن الله تعالى ويعدها من الكيف ، ولكنه يتفق مع ابن تيمية في فهم الصفات الخبرية فيقول : (ثم هو موجود بصفة الكمال ، وفي كونه مرثيا لنفسه ولغيره إلا أن الجهة ممتعة ، فإن الله تعالى لا جهة له ...)^(٦٨) . ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مذهب ابن تيمية وأتباعه في الصفات المتشابهات بما يلي :

١. يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل ، وهذا الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها .
 ٢. تُجرى آيات وأحاديث الصفات على ظاهرها اللائق بجلال الله كما يجري ظاهر اسم العليم والتقدير والرب والإله والموجود والذات ونحو ذلك على ظاهرها اللائق بجلال الله .
 ٣. وصفه بالاستواء والنزول والإتيان والمجيء أو بالوجه واليد أو أنه يرضى ويغضب ويحب ويبغض ونحو ذلك ، لا يختلف عن وصفه بالحياة والقدرة والكلام ، وكلاهما صفات كمال فالتفريق بينهما تفريق بي المتماثلين .
 ٤. الصفات كالذات ، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات .
 ٥. لا بد من أمر يوجب نفي ما يجب نفيه عن الله كما لأنه لا بد من أمر يُثبت له ما هو ثابت .
 ٦. الذين ينفون التأويل مطلقا ويحتجون بقوله تعالى { وما يعلم تأويله إلا الله } قد يظنون أننا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد أو بما لا معنى له أو بما لا يفهم منه شيء ، وهذا مع إنه باطل فهو متناقض .
- مذهب إثبات الصفات الخبرية مجملة :** وهذا ما ذهب إليه الإمام الأشعري (ت ٣٣٠ هـ) ، وأول ما يصادف الباحث في هذا المذهب ، أن أتباع الإمام الأشعري قد اختلفوا فيما بينهم في مسألة الصفات المتشابهات ، فالمتقدمون منهم أثبتوا الصفات الخبرية ، والمتأخرون تأولوها . ومن جهة أخرى نجد كثيرا من الاشاعرة ممن أثبتت قد التزموا قاعدة عامة هي نفي الظاهر الموهوم للتشبيه وتقويض المعنى وقد حاول بعض العلماء من تصحيح نسبة رأيهم الى الإمام الأشعري ، بل وجدنا الإمام ابن تيمية الذي يرى أن الإمام الأشعري قد انحرف عن المنهج السني السلفي الصحيح ، نجده يعد الأشعري فيمن اثبت الصفات الخبرية ولا ينسب إليه التقويض فيها ، ولم يرمه في هذا الموضوع بسهامه الكثيرة . ومن الجدير بالذكر أن كلمة الإمام مالك (ت ١٧٩ هـ) المشهورة في هذا الباب تعد أيضاً من المجلد يقول الإمام الحصري : ((وسئل الإمام مالك عن الاستواء)) فقال : ((الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعه))^(٦٩) مما سبق يتضح أن كلام الإمام مالك فيه شيء من الإجمال ، والاستدلال به على مذهب الإجراء على الظاهر اللائق غير مستقيم . وقد ذكر

الإمام الأشعري في كتابه (الإبانة) مسألة الصفات الخيرية ، ولا نجده في ثنايا كلامه عن الصفات الخيرية يتعدى الفاظ النصوص التالية :
 ((الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي اراده استواء منزلها عن المماساة والاستقرار والتمكّن والحلول والانتقال))
 (٧٠) ((وأن له سبحانه وتعالى وجهاً بلا كيف كما قال : { ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام } (٧١) وأن له سبحانه وتعالى يدين بلا كيف
 كما قال سبحانه : { بل يدها مبسوطتان } (٧٢) وأن له سبحانه عينين بلا كيف كما قال : { تجري بأعيننا } (٧٣))) (٧٤) ذكر الإمام
 الأشعري أنه ليس في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل (عملتُ كذا بيدي) ويعني به النعمة (٧٥) وهكذا نجد أن كلام
 الإمام الأشعري في الصفات المتشابهات مبني على ثلاثة أمور الأول : إن فهم آيات الصفات يرجع الى لسان العرب وعادة أهل الخطاب ؛
 لأن الله عز وجل خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها ومعقولاً في خطابها . الثاني : إثبات الصفات الخيرية كالاستواء والنزول
 واليد والوجه . الثالث : نفي التشبيه والكيف بتفصيل ووضوح ، فالاستواء بلا كيف وبلا استقرار واليد بلا كيف ويد قدرة . من هنا يمكن
 اعتبار مذهب الإمام الأشعري هو إثبات الصفات الخيرية على وجه الإجمال ، فهو يثبت اللفظ وينفي لوازمه الجسمية .

مذهب التفويض :

قسم علماء الكلام هذا المذهب الى : تفويض إجمالي وتفويض تام ، ونعني بالتفويض الإجمالي عدم تعيين المراد من بين المعاني التي
 يحتملها اللفظ مع نفي المعنى الذي يستلزم التشبيه أو التجسيم . قال الإمام القضاعي (إن أهل العلم اختلفوا في عدم تعيين المراد هـ ، هل
 يسمى تأويلاً أم لا) (٧٦) . وهذا المنهج في معالجة الصفات المتشابهات نجده كثيراً في التفسير ، وقد تباهاو كثير من متكلمي الأشاعرة في
 باب الصفات للتوفيق بين إثبات الصفات الخيرية وتنزيهه الله تعالى عن التشبيه والتجسيم . فقال الإمام الرازي (ت ٦٠٦ هـ) : ((اختلفت
 الأمة في تفسير يد الله تعالى . فقالت المجسمة إنها عضو جسماني ، وأما جمهور الموحدين فلهم في لفظ اليد قولان : الأول قول من يقول .
 القرآن لما دل على إثبات اليد لله تعالى أمناً به ، والعقل لما دل على أنه يتمتع أن تكون يد الله عبارة عن جسم مخصوص وعضو مركب من
 الأجزاء والأبعاد أمناً به ، فأما أن اليد ما هي وما حقيقتها فقد فوضنا معرفتها الى الله تعالى وهذا هو طريق السلف) (٧٧) . ولا يسعنا هنا أن
 نحدد من تبني هذا المذهب من المفسرين والمتكلمين ، لأن معظم الأشاعرة إن لم نقل جميعهم يعدون هذه السبيل منقذة لمن سلكها من الوقوع
 في التشبيه أو التعطيل ، بل نجدهم ينسبون هذه الطريقة الى السلف الصالح الذين هم قدوة لمن بعدهم فيما ينبغي اتباعه في أمر هذا الدين .
 أما الإمام الزرقاني فذكر أن : (مذهب السلف ويسمى مذهب المفوضة .. وهو تفويض معاني هذه المتشابهات الى الله وحده بعد تنزيهه تعالى
 عن ظواهرها المستحيلة) (٧٨) ، ويستدلون على مذهبهم هذا بدليلين : أحدهما عقلي ، وهو أن تعيين المراد من هذه المتشابهات إنما يجري على
 قوانين اللغة واستعمالات العرب وهي لا تقيد إلا الظن مع أن صفات الله من العقائد التي لا يكفي فيها الظن بل لابد من اليقين .

والثاني نقلي يعتمدون فيه على عدة أمور : منها حديث عائشة وفيه ((فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله
 فاحذرهم) (٧٩) . ومنها ما أخرجه ابن مردويه عن أبيه عن جده عن رسول الله قال : ((إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً ما عرفتم منه
 فاعملوا وما تشابه فأمّنوا به)) (٨٠) قال ابن الصلاح : (على هذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتها ، وإياها اختار أئمة الفقه وقادتها ،
 إليها دعا أئمة الحديث وأعلامه ، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأبأها) (٨١) . وهذا الإمام الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) في
 رسالته (إجماع العوام عن علم الكلام) يقول أن (حقيقة مذهب وهو الحق عندنا : أن كل من بلغه من هذه الأحاديث (الموهمة للتشبيه) من
 عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور : التقديس ثم التصديق ثم الاعتراف ثم السكوت ثم الكف ثم التسليم لأهل المعرفة) (٨٢) . وأما التفويض التام
 ونعني به قراءة آيات الصفات وإمرارها على ما هي عليه من غير زيادة ولا نقصان ، ومن غير تأويل أو تفسير ، وترك التعرض للمراد
 والمقصود منها ، ورد العلم بمعناها الى صاحبها جملة وتفصيلاً . وهذا مذهب من يصفهم ابن تيمية ((قوم يمسون عن هذا كله ولا يزيدون
 على تلاوة القرآن وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات)) (٨٣) . وحكى ابن قدامة عن بعضهم أنه قال لرجل تكلم ببذعة
 ودعا الناس إليها : (..... من لم يسعه ما وسع رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وأصحابه والتابعين فلا وسع الله عليه) (٨٤) .

مذهب التأويل التفصيلي : التأويل مأخوذ من الفعل آل يؤول أي رجع وانتهى ، قال ابن منظور : (الأول الرجوع ، آل الشيء يؤول أولاً
 ومآلاً رجح ، وأول إليه الشيء رجحاً) (٨٥) . ومنه تقول : (آل بنا الأمر الى هذا المال) أي انتهى بنا إليه . ومنه تأويل الأحلام يعني بيان
 دلالة الحلم وكشف رموزه وبيان ما يصير إليه . قال يوسف (عليه السلام) : (لا يأتيكما طعام ترزقانه الا نباتكما بتأويله) (٨٦) ، والتأويل
 والتفسير مترادفان فهما ببساطة بيان دلالة الكلام الذي خفيت بعض مراميه ، وقد يكون تأويلاً وتفسيراً صحيحاً مبنياً على الحقائق ، قال

الخضر (عليه السلام) : { هذا فراق بيني وبينك سأنبك بتأويل مالم تستطع عله صبرا }^(٨٧) . وقد يكون منحرفاً باطلاً مبنياً على الامزجة والأهواء ، قال تعالى : { فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله }^(٨٨) .

أما التأويل فقد عرّفه الأمدي : (ت ٦٣١ هـ) ، بأنه (حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له)^(٨٩) . وقد أعتبر كثير من العلماء كلمة التأويل مساوية للتفسير وعلى ذلك جرى ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، لكن بعضهم فرقوا بينهما في الاصطلاح ، ويمكن بيان العلاقة بين كلمتي التأويل والتفسير كما يلي :

١- التفسير والتأويل بمعنى واحد هو بيان دلالة الكلام وكشف مقاصده لا سيما الذي خُفيت مراميه .

٢- التأويل أخص من التفسير وهو حمل اللفظ على ما يخالف ظاهره مما يحتمله من المباني .

٣- التفسير والتأويل متباينان ، فالتفسير هو بيان المعنى الظاهر وتوضيحه ، والتأويل هو حمل اللفظ على ما يخالف ظاهره مما يحتمله من المعاني . وبناءً على ما سبق فإن جمهور علماء التفسير وعلماء الكلام يعتبرون التأويل في متشابه آيات الصفات واحاديثها أمراً لا محذور فيه ، إذا جرى وفق ما تقتضيه مرامي ومقاصد الخطاب على مناهج اللغة وتصاريف البلاغة . أما إذا كان التأويل مبنياً على أهواء وميول المؤولين بما لا تقره اللغة وعلوم البلاغة ، فلا شك ببطلان ذلك التأويل وانحرافه عن الحق . وإذا كنا نعني بالتأويل حمل اللفظ على أحد المعاني المحتملة أو ترجيح بعضها على بعض وفق القرائن والأدلة المحيطة بالنص ، فلا بد أن نتعرّف على شروطه وأسبابه المؤدية إليه ، وفي المقابل نستطيع أن نعرف التأويل الباطل أو المذموم . يقول الإمام الزركشي : (وشرطه أن يكون موافق لموضع اللغة أو عرف الاستعمال أو عادة صاحب الشرع وكل تأويل خرج عن هذه الثلاثة فباطل)^(٩٠) . ولأجل أن نبين منهج التأويل بشكل جلي ، علينا أولاً نبين مستويات دلالة اللفظ على المعاني واحتمالاته فالكلام بصورة عامة يحمل مقاصد المتكلم الى السامع لكن هذه المقاصد يدل عليها الكلام دلالات متنوعة تستند في بعضها لا الى الكلام وحده بل الى القرائن المحيطة بالكلام ، إذ كثيراً ما يعتمد أسلوب الخطاب على الإيجاز أو الإطناب ومن الجدير بالذكر أن بعض العلماء اعتبر سر البلاغة هو الإيجاز فكلما دل الخطاب على المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة كان جلياً بليغاً . فليس حذف جزء من الكلام يعد خلافاً في نظمه ما دام ذلك الجزء مركزاً في ذهن المخاطب ولا حاجة للمتكلم الى إعادته . ومن ذلك مثلاً ما روي عن النبي . صلى الله عليه وسلم . : (وضع عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه)^(٩١) فالذي وضع ليس نفس الخطأ أو السهو أو الإكراه ، بل الخطأ من جبلة الإنسان ، قال . صلى الله عليه وسلم . (كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون)^(٩٢) فالمراد إنما هو وضع الإثم والحساب عن وقع في ذلك ، وإذا نظرنا الى تقدير الكلام ((وضع عن أمّتي إثم وحساب الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه) وجدنا اللفظ الأول أبلغ لأن المعنى المقصود يؤديه اللفظ الموجز ، فلا حاجة الى إطالة الكلام . مما سبق يتبين لنا أن الكلام يدل على مراد المتكلم بمستويات مختلفة ، وإن المتكلم يورد الخطاب على أساس فهم العقلاء ومنهج اللغة المتعارف بين الناس . وقد اعتنى بمباحث الدلالة الذي استقل في عصرنا الحاضر الى علم خاص بعينه علمائنا الأقدمون وفصل القول فيها كثير من المتكلمين والأصوليين ومما كتبه علماء أصول الفقه نفتبس كلام الإمام السرخسي الذي كتبه تحت عنوان (باب : أسماء صيغة الخطاب في استعمال الفقهاء وأحكامها) : ((هذه الأسماء أربعة : الظاهر والنص والمفسر والمحكم ، ولها أضداد أربعة : الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه)^(٩٣) . ويمكن القول باختصار أن كلام الله وكلام رسوله . صلى الله عليه وسلم . فيه مستويات الدلالة البينة الأربعة : المحكم والمفسر والنص والظاهر ، وفيه أيضاً المجمل الذي يُرفع إجماله بكلان سابق أو لاحق أو بقرائن حالية . ومن هنا فإن كلام الله تعالى وكلام رسوله . صلى الله عليه وسلم . ليس فيه كلام مجمل في موضع إلا نجد بيانه في موضع آخر ، وإذا كنا نجد في القرآن كلاماً مجملاً ولا نجد بيانه ، فلا بد أن يكون رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قد بينه في سنته ، وهذا يتفق مع قوله تعالى : { وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتذكرون }^(٩٤)

التوفيق بين المذاهب : من خلال البحث في موضوع الصفات المتشابهات نجد أن كثير من المفسرين ينتقل من منهج الى آخر في التعاطي مع آيات الصفات المتشابهات ، فنجد مثلاً من يعرف يعرض منهج التأويل ثم يقرر منهج التقيؤيض ، أو يعرض مذهب الظاهر ثم يمنح التأويل . بحجة عدم امكانية معرفة المتشابه . يقول ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) واصفاً طريقة الأشاعرة : (فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكيف والقائلين بالحدود والجهة ، فحينئذ يسلكون طريق التأويل وإذا أمنوا من ذلك رأوا أن السكوت أسلم وترك الخوض في التأويل)^(٩٥) . وهذا الكلام الذي يشرحه ابن عساكر يتفق عليه غالب المتكلمين من الأشاعرة ، كما يرون أن الخوض في التأويل لا يجوز عرضه على العوام لما فيه من فتنة لهم . ومما يذكر في هذا الباب ابن الدقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) حيث نسب السوطي الى التوسط بين التأويل

والتفويض ، بقوله : (إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر ، أو بعيداً توقفتنا عنه وأمثاً بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه ، قال: وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب قلنا به من غير توقف ، كما في قوله تعالى : { يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله }^(٩٦) فنحمله على حق الله وما يجب له)^(٩٧) . وينبغي التنبية هنا الى أن من سلك منهج التأويل فعرض احتمالات المعنى ورجح بعضها على بعض أو عين بعضها ، لا يُخرجه توقفه عن تعيين معنى بعض الآيات عن منهج التأويل ولا يقدر فيه ، ولا يعني أنه انتهج منهج التفويض . ومن جهة أخرى من يدعو الى منهج التفويض إذا عرض التأويلات التي يكون تأويلها يقينياً ، فلا يقدر باتباعه منهج التفويض ، ولا يجوز حمل آيات الصفات التي هي من أصول الدين على احتمالات ظنية . والسؤال هو : هل يمكن التوفيق بين منهج وآخر ؟ والجواب على ذلك ينبع مما بني عليه ذلك المنهج ، فمنهج التأويل الكلي ومنهج التفويض الجزئي كلاهما يتفقان على نفي المعنى الظاهر الذي لا يليق بجلال الله تعالى ، بينما يقوم منهج الحمل على الظاهر على اساس أنه المعنى المتعين الذي لا يجوز تجاوزه بأي حال ومما سبق نجد بعض الخائضين يحملون المعنى على الظاهر ثم يمنعون معارضيتهم من الخوض في التأويل بحجة وجوب التفويض ، وهذا تناقض وتمويه ، فالحق أنه لا يحق لأحد حمل الآخرين على الخوض فيما يخوض ولا أن يمنعمهم مما يبيحه بنفسه .

التائج

وخلاصة القول فيما يبدو من التوفيق بين بعض المذاهب في فهم الصفات :

- ١- من سلك منهج التأويل فعرض احتمالات المعنى ورجح بعضها على بعض أو عين بعضها على بعض لا يخرجه التوقف في تعيين المعنى من بعض الآيات الأخرى عن منهج التأويل .
- ٢- من سلك منهج التفويض فعرض التأويلات التي يكون دليل تأويلها يقينياً ، لا يقدر ذلك بأتباعه منهج التفويض .
- ٣- الإشاعة بصورة عامة يجوزون التأويل ، ولكن أكثرهم يكرهون الخوض فيه لمن لم يكن مؤهلاً لفه دقائقه ، فالأولى بالعامّة الإيمان بمتشابه الصفات والتسليم وعدم الخوض في التأويل .
- ٤- لا يحق لأحد حمل الآخرين على الخوض فيما يخوض ولا يمنعمهم لما يبيحه لنفسه .

قائمة المصادر

- ١- القرآن الكريم
- ٢- أنوار التنزيل وأسوار التأويل (تفسير البيضاوي) : الإمام محمد بن عبدالله البيضاوي (ت ٧٩١ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٣- أصول الدين ، الإمام ابو منصور عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) ، تحقيق : احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ٤- الاعتقاد والهداية الى سبيل الرشاد ، الإمام أحمد بن البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق احمد عصام الكاتب ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ .
- ٥- الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل ، الأستاذ الشيخ جعفر السبجاني ، تحرير الشيخ حسن محمد مكي العاملي ، مؤسسة الإمام الصادق ، ط ٥ ، ١٤٢٣ هـ .
- ٦- تحفه المرید شرح جوهرة التوحيد ، الشيخ ابراهيم بن محمد البيجوري (ت ١٢٧٧ هـ) تحقيق: عبدالله محمد الخليلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٧- البرهان في علوم القرآن ، الإمام محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ م .
- ٨- مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني ، دار الفكر ، بيروت ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م
- ٩- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، دار إحياء الكتب العربية .
- ١٠- التوحيد ، الإمام ابو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣ هـ) ، الدكتور فتح الله خليف ، دار الجامعات ، الاسكندرية .
- ١١- الكشف عن حقائق التنزيل وعلوم الاقاول في وجوه التأويل : الإمام ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٥٠ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

- ١٢- تلبيس ابليس ، الإمام ابن الجوزي ، تحقيق : الدكتور السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٣- الفتوى الحموية الكبرى ، الإمام تقي الدين احمد بن عبد الحلیم الحراني بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ، شرح الشيخ عبد العزيز الراجحي والشيخ صالح آل الشيخ ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٣٧ هـ - ٢٠٠٧ م .
- ١٤- مجموعة فتاوى ابن تيمية ، الإمام تقي الدين احمد بن عبد الحلیم الحراني بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن قاسم النمري ، مكتبة ابن تيمية .
- ١٥- السنة : الإمام احمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (ت ٣١١ هـ) تحقيق : الدكتور عطية الزهراني ، دار الراهية ، الرياض ، ١٤١٠ هـ .
- ١٦- تاج العروس شرح جواهر القاموس ، الإمام محمد بن مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت .
- ١٧- الفصل في الملل والأهواء والنحل : الإمام محمد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- ١٨- لسان العرب ، الإمام ابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- ١٩- الإحكام في أصول الأحكام ، الإمام علي بن محمد الأمدي (ت ٩١١ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٠- مسند الإمام أحمد .
- ٢١- التعريفات ، الشيخ علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) تحقيق : ابراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٢- التوقيف ، علي مهمات التعاريف ، الشيخ محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١ هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد رضوان الداية ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٠ هـ .
- ٢٣- المقاييس في اللغة ، الإمام ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق : شهاب الدين ابو عمرو ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٢٤- دفع شبهة من شبهة وتمرد ، الإمام تقي الدين الحصني (ت ٨٢٩ هـ) ، تحقيق : عبد الواحد مصطفى ، دار المصطفى للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ٢٥- الإبانة من أصول الديانة ، الإمام ابو الحسن الاشعري ، تحقيق : الدكتورة فوقية حسين محمود ، دار الأنصار ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٩٧ هـ .
- ٢٦- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التأويل ، الإمام بدر الدين بن جماعة (ت ٧٢٧ هـ) ، تحقيق : وهبي سليمان غاوجي الألباني ، دار السلام للطباعة والنشر ، مصر ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٢٧- أصول السرخسي ، الإمام ابو بكر محمد السرخسي (ت ٤٨٣ هـ) ، تحقيق : ابي الوفاء الافغاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢٨- الترويض في بيان حقيقة التقييض : الدكتور علي مقدادي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٥ م .
- ٢٩- مفاتيح الغيب ، الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٣٠- مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، الإمام ابو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٤ ، ٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ٣١- لمعة الاعتقاد الهادي الى سبيل الرشاد ، الإمام عبدالله بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) ، تحقيق : بدر بن عبدالله البدر ، الدار السلفية ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٣٢- البحر المحيط ، بدرالدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، دار الصفوة ، ط٢ ، ١٣١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٣٣- المعجم الأوسط ، الإمام ابو القاسم سليمان بن احمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ .
- ٣٤- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ، الإمام ابو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)
- ٣٥- تبیین كرب المفتری ، الإمام ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ .

- (١) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، عبدالله بن محمد البيضاوي ، ٣٢/١٠ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٦ هـ . ١٩٩٦ م .
- (٢) سورة الإسراء من الآية ١١٠ .
- (٣) سورة الحشر ٢٢ . ٢٤ .
- (٤) النعت في اللغة بمعنى الوصف وفي الاصطلاح الكوفي هو ما يراد بالصفة .
- (٥) ينظر : أصول الدين ، أبو منصور عبد القاهر البغدادي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ . ٢٠٠٢ م ، ص ١٤٠ .
- (٦) ينظر : الاعتقاد والهداية الى سبيل الرشاد ، أحمد بن البيهقي ، تحقيق أحمد عصام الكاتب ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ . ص ٤١ .
- (٧) ينظر : الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل ، جعفر السبجاني ، تحرير حسن محمد مكي العاملي ، مؤسسة الإمام الصادق ، قم ، ط ٥ ، ١٤٢٣ هـ .
- (٨) سورة الشورى ١١ .
- (٩) أصول الدين الإسلامي ١١٧ .
- (١٠) المصدر السابق ١٣٣ .
- (١١) ينظر : تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد ، الشيخ ابراهيم بن محمد البيجوري ، تحقيق عبدالله محمد الخليلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٤ م ، أصول الدين الإسلامي ١١٧ ، الإلهيات ١ / ٨٣ .
- (١٢) سورة الحشر ٢٣ . ٢٤ .
- (١٣) سورة المائدة ٦٤ .
- (١٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن ، الإمام محمد بن بهادر الزركشي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ١٣٩١ م ، ٧٨ / ٢ .
- (١٥) ينظر : مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني ، تحقيق مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م ، ص ٢٠٦ .
- (١٦) سورة الحديد : ٤ .
- (١٧) صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، دار إحياء الكتب العربية ، ٤/٤٨١٧ .
- (١٨) مناهل العرفان ٢/٢٠٦ - ٢٠٨ .
- (١٩) { اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً } المائدة : ٣
- (٢٠) {وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها وما يمكرون إلا بأنفسهم وما يشعرون } الانعام : ١٢٣
- (٢١) { وإذا اردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً } الإسراء : ١٦ .
- (٢٢) ينظر : التوحيد ، الامام ابو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣ هـ) . الدكتور فتح الله خليف ، دار الجامعات ، الاسكندرية ص ٧٠ - ٧١ .
- (٢٣) ينظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأواويل في وجوه التأويل : الامام ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٥٠ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م . [.
- (٢٤) { فاطر السموات والأرض وجعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً فيدرأكم فيه ليس كمثلها شئ وهو السميع البصير } الشورى

- (٢٥) ينظر : تلبيس إبليس ، الامام ابن جوزي ، تحقيق : الدكتور السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ١٤٢ .
- (٢٦) ينظر : الفتوى الحمويه الكبرى ، الإمام تقي الدين بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ، شرح الشيخ عبدالعزيز الراجحي والشيخ صالح آل الشيخ ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣٧ هـ - ٢٠٠٧ ، ص ٤٦٦]
- (٢٧) ينظر : مجموعة فتاوى ابن تيمية ، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، تحقيق عبد الرحمن قاسم النجدي ، مكتبة ابن تيمية ٤٠/٦ .
- (٢٨) الإسراء ٧٩ .
- (٢٩) ينظر : السنة ، أحمد بن محمد بن هاروت بن يزيد الخلال ، تحقيق الدكتور عطية الزهراني ، دار الراجعية ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- (٣٠) تاج العروس شرح جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، مادة (ث ب ت) .
- (٣١) ينظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٨٠/٣ .
- (٣٢) ينظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، أبو محمد بن حزم الظاهري ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٠٩/٢ .
- (٣٣) ينظر : لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، مادة (أ و ل) .
- (٣٤) الإحكام في أصول الأحكام ، علي بن محمد الأمدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٥٩/٣ .
- (٣٥) مسند الإمام أحمد ٢٦٦/١ (الحديث رقم ٢٣٩٧) .
- (٣٦) لسان العرب (أ و ل) .
- (٣٧) سورة فاطر : ١٥
- (٣٨) سورة الروم : ٢٧
- (٣٩) التعريفات ، الشيخ علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : ابراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ٨٢/٣
- (٤٠) مجموع الفتاوى ٨٢/٣
- (٤١) التوفيق على مهام التعاريف ، محمد عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ ، ص ١٩٥ .
- (٤٢) لسان العرب مادة (ف و ض) .
- (٤٣) مجموع الفتاوى ٦/٤ .
- (٤٤) لسان العرب مادة (ع ط ل) .
- (٤٥) التوقيف على مهام التعاريف ص ٢٠٩ .
- (٤٦) لسان العرب مادة (ن ز ه) .
- (٤٧) سورة الجمعة : ١
- (٤٨) سورة طه : ٥
- (٤٩) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٤٧/٤ .
- (٥٠) المقاييس في اللغة ، ابن فارس ، تحقيق شهاب الدين ابو عمرو ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ . ١٩٩٤ م ، مادة (ظ ه ر)
- (٥١) سورة الاسراء : ٦٤ .
- (٥٢) سورة الأنبياء : ١٨ .
- (٥٣) الفتوى الحموية الكبرى ٤٦٦ .
- (٥٤) نسبة الة محمد بن كرام السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) سمع الحديق وقمش من كل مذهب ضغثا وادعى اتباع السنة وأظهر النقشف مع العفة وأخذ يعظ ويحدّث ويذكر ، ثم صار يُلقب على العوام متشابه الصفات ويفسرهما بما يشاكل صفات البشر ، وزعم أن إلهه جسم له حد

ونهاية من تحته والجهة التي يلاقي عرشه ، فتبعه العوام من سواد نيسابور الذين لم يتفقهوا بالعلم ولم يقفوا عند حدود التنزيه ، فظن لفتنته العلماء وحذروا منه فسيق الى السجن ومات به (ينظر: الفرق بين الفرق ٢٠٢ ، والملل والنحل ٣٢)

(٥٥) فرقة من الغلاة نسبة الى أب الخطاب محمد بن أبي زينب مولى بني أسد وهو من أبناء القرن الثاني الهجري ، زعم أن الإلهية نور في النبوة ، والنبوة نور في الإمامة ولا يخلو العالم من هذه الآثار والأنوار ، وزعم أن جعفر الصادق . أحد أئمة الشيعة . هو الإله في زمانه ، وليس هو المحسوس الذي يرونه ؛ ولكن لما نزل الى هذا العالم لبس تلك الصورة رآه الناس فيها . قتله عيسى بن موسى صاحب المنصور (الملل والنحل ١ / ١٧٩)

(٥٦) تلبيس ابيليس ١٤٢ .

(٥٧) الحشوية طائفة من أهل الحديث ، يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . ويستدلون بالمفاريذ والمناكير والشواذ والموضوعات من الروايات ، ويتمسكون بظواهر الأحاديث التي تشعر بالتشبيه ، استغنوا من الإسلام بالوسم ومن العلم بالرسم ، فحادوا عن التنزيه وتقولوا في الله بأفهامهم المعوجة وأوهامهم المموجة ، فهم يعتقدون أن الله تعالى جسم وإن كلامه القائم بذاته صوت وأن نزوله بالحركة والنقلة وبالذات وإن له جهة وحدا وغاية ومكانا وإن الحوادث تقوم به وأنه يماس العرش ونحو ذلك من المخازي والتخاريق . وسبب تسميتهم حشوية يعود الى كلمة للحسن البصري أطلقها في حق أهل الحديث حضروا مجلسه بالبصرة وتكلموا بالسقط عنده فقال (ردوا هؤلاء الى حشا الحلقة) أي جانبها ، فسمي من يتصف بذلك بالحشوية . وقيل سموا بذلك لكثرة قبولهم الأخبار من غير إنكار وذلك حشو للأحاديث من غير رعاية للتحقيق والدراية ، فقال ابن قتيبة : (وأنا لا نخلي أكثر أهل الحديث من العذل في كتبنا في تركهم الاشتغال بعلم ما قد كتبوا ، والتفقه بما جمعوا ، وتهافتهم على طلب الحديث من عشرة أوجه وعشرين وجها ، وقد كان في الوجه الواحد الصحيح والوجهين مقنع . فمن كان من هذه الطبقة فهو عندنا مضيع لحظة) . وهم طوائف كالكرامية والبرهانية والسالمية وغيرهم وغالبهم ينتسبون الى الإمام أحمد وهو مبرأ منهم ، وقد ظهرت فتن كثيرة لهم : منها ما أحدثوه في أوائل القرن الرابع من الدعوة الى القول بإجلاس محمد . صلى الله عليه وسلم . على العرش في جنبه تعالى ، وقد أصدر الرازي العباسي مرسوما ضد البرهاني الداعي الى تلك البدعة ، ومنها ما حدث في القرن الخامس ببغداد في عهد أبي نصر القشيري ، ومنها فتنة القاهرة في النصف الأخير من القرن السادس المعروفة بفتنة ابن مرزوق وابن الكيزاني من حشوية الحنابلة اللذين يعتقدان ان الله تعالى يتكلم بصوت وحرف . تعالى الله عن ذلك . ومنها فتنة بالشام في النصف الأول من القرن السابع الهجري ، وغير ذلك . (ينظر: السيف الصقيل ٥ / ٢٣٠ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ١٣٧ ، وتبيين كذب المفتري ١ / ٢١٦ ، ٣١٠ ، ٣١٧ ، وتأويل مختلف الحديث ٩٦) .

(٥٨) تبيين كذب المفتري ١ / ٣١١ .

(٥٩) ينظر: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التأويل ، بدر الدين بن جماعة ، تحقيق وهبي سليمان غاوجي الألباني ، دار السلام للطباعة والنشر ، مصر ، ١٤٤٠ هـ . ١٩٩٠ م ، ٢٠٥ . ٢٠٦ .

(٦٠) الفتوى الحموية ١١٤ .

(٦١) العقيدة الاصفهانية ٢٥ .

(٦٢) مجموع الفتاوى ٥ / ١١٤ .

(٦٣) المصدر السابق ٤ / ٣٧٤ . ٣٧٥ .

(٦٤) الفتوى الحموية ٤٦٦ .

(٦٥) مجموع الفتاوى ٣ / ٨٢ .

(٦٦) آل عمران : ٧

(٦٧) مجموع الفتاوى ٣ / ٦٨

(٦٨) ينظر: أصول السرخسي ، أبو بكر محمد السرخسي ، تحقيق أبو الوفاء الإفغاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ . ١٩٩٣ م ، ١٧٠ / ١

(٦٩) وفي رواية اخرى عن الإمام مالك (والكيف غير معقول) ذكرها ابن حجر في (فتح الباري) والبيهقي في (الاسماء والصفات) بسند جيد ومعناها نفي وجود الكيف ، إلا أن هناك كيفية لا نعلمها [فنفي العلم بالكيف] ينظر : دفع شبه من شبه وتمرد ، الإمام نقي الدين

(ت ٨٢٩ هـ) ق : عبد الواحد مصطفى ، دار المصطفى للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، ص ١٤٧ - ١٤٨]
(٧٠) الإبانا عن أصول الدينا ، الإمام ابو الحسن الأشعري ، تحقيق الدكتوراة فوينة حسين محمود ، دار الأنصار ، القايرة ، ط ١ ، ١٣٩٧ هـ ، ص ٢١

(٧١) سورة الرحمن : ٢٧

(٧٢) سورة المائدة : ٦٤

(٧٣) سورة القمر : ١٤

(٧٤) ينظر : الإبانة ص ٢٢

(٧٥) الإبانة ١٢٥ - ١٢٧

(٧٦) ينظر : الترويض في بيان حقيقة التقيوض ، علي مقادي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٥ م .

(٧٧) ينظر : مفاتيح الغيب ، الإمام فخر الدين الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ . ١٩٩٠ م ، ٣٦ / ١٢ . ٣٧ .

(٧٨) ينظر : مناهل العرفان ٢ / ٢٠٦ .

(٧٩) صحيح البخاري ، الحديث رقم ٤٢٧٣ كتاب تفسير القرآن باب منه آيات محكمات .

(٨٠) مسند الإمام أحمد ن حديث رقم ٦٦٦٣ .

(٨١) مناهل العرفان ٢ / ٢٠٦ .

(٨٢) مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، الإمام أو حامد محمد بن محمد الغزالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٢٧ هـ . ٢٠٠٦ م ، ٤٢ / ٤ .

(٨٣) الفتوى الحموية ٤٠٨٢ .

(٨٤) ينظر : لمعة الاعتقاد الهادي الى سبيل الرشاد ، الامام عبدالله بن قدامة المقدسي ، تحقيق : بدر بن عبدالله البدر ، الدار السلفية ،

الكويت ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، ص ١١ .

(٨٥) لسان العرب (مادة أول) .

(٨٦) سورة يوسف : ٣٧

(٨٧) سورة الكهف : ٧٨

(٨٨) سورة آل عمران : ٧

(٨٩) الأحكام ، الأمدي ٣ / ٥٩ .

(٩٠) ينظر : البحر المحيط ، بدر الدين الزركشي ، دار الصفوة ، ط٢ ، ١٣١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، ٤ / ٣٢٨

(٩١) المعجم الأوسط ، الإمام ابو القاسم سليمان بن احمد الطبراني ، دار الحرمين ، القايرة ، ١٤١٥ هـ ، حديث رقم ٨٢٧٣ .

(٩٢) سنن الترمذي الجامع الصحيح ، الامام ابو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ ، حديث رقم ٢٤٢٣ (كتاب صفة القيامة والرفائق) .

(٩٣) أصول السرخسي ، أو بكر محمد السرخسي ، تحقيق : أبو الفداء الأفغاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ . ١٩٩٣ م ، ١ / ١٦٣ . ١٧٠ .

(٩٤) النحل : ٤٤

(٩٥) ينظر : تبين كذب المفتري ، الإمام ابن عساكر الدمشقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ ، ص ٣٨٨ . ٣٨٩ .

(٩٦) الزمر : ٥٦

(٩٧) ينظر : الإتقان في علوم القرآن ، الإمام جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٥ / ٢ .